

## الإصلاحات القانونية الأخيرة التي تعزز مجال الملكية الفكرية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

حدثت في الآونة الأخيرة تغييرات مهمة في مجال قوانين الملكية الفكرية في العديد من دول الخليج، مع التركيز على براءات الاختراع والنماذج الصناعية والعلامات التجارية. وتم إدخال هذه التعديلات لتنظيم الإجراءات وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في بلدانها. ويرد أدناه موجز للتطورات الأخيرة في لوائح الملكية الفكرية (IP) في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر.

### المملكة العربية السعودية: تمديد فترة حماية النماذج وتحديث إجراءات طلبات العلامات التجارية المرفوضة

نفذت المملكة العربية السعودية تعديلات حاسمة على قانونها الخاص ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية، وذلك من خلال المرسوم الملكي رقم (م/45) المؤرخ 25 سبتمبر 2023، ساري المفعول اعتبارًا من 3 أكتوبر، 2023. وهناك تغيير كبير يتمثل في تمديد مدة حماية التصميم من 10 سنوات إلى 15 سنة. ويفيد هذا التمديد مقدمي الطلبات، وخاصة أولئك الذين لديهم تصميمات مسجلة في عام 2013. وهذه التسجيلات، التي كان من المقرر أصلاً أن تنتهي صلاحيتها في عام 2023، أصبحت الآن مؤهلة لتمديد الحماية لمدة 5 سنوات إضافية عند تسوية الرسوم اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP) بمراجعة سياستها بشأن الطلبات المرفوضة. ففي السابق، كان بإمكان مقدمي الطلبات إما تعديل العلامات التجارية المرفوضة في غضون فترة سماح مدتها 10 أيام أو استئناف قرار الرفض. ولكن بموجب السياسة الجديدة، فإن الخيار الوحيد لمقدمي الطلبات هو استئناف قرار الرفض.

### الإمارات العربية المتحدة: تنفيذ اللوائح الجديدة ومنصة براءات الاختراع

في نوفمبر 2023، أصدر مجلس الوزراء الإماراتي القرار الوزاري رقم 112 لعام 2023، الذي أدخل الرسوم الرسمية المنقحة لطلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة وطلبات النماذج الصناعية في الإمارات العربية المتحدة. وتعديل هذه التغييرات الرسوم الرسمية المرتبطة بالقانون الاتحادي رقم 11 لعام 2021. وأدى تنفيذ اللوائح الجديدة وتقديم منصة براءات الاختراع الجديدة إلى تطورات ملحوظة في نظام تسجيل براءات الاختراع في الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يتعلق بالرسوم السنوية، يحتاج الآن مقدمو الطلبات للحصول على الطلبات الوطنية والطلبات الجزئية والطلبات المحولة (بناءً على طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات) إلى دفع أي رسوم سنوية مستحقة في غضون 90 يومًا من إكمال الفحص القانوني، وليس من تاريخ التقديم.

والأهم من ذلك، يجب على مقدمي الطلبات أولاً التأكد من استكمال جميع الإجراءات الشكلية ليتم قبول طلبهم قبل استحقاق أي رسوم سنوية. ويهدف هذا التغيير إلى ضمان دفع مقدمي الطلبات المبلغ الصحيح بناءً على المزايا المحددة (بناءً على نوع المنشأة) الممنوحة أثناء الفحص القانوني.

### قطر: اعتماد قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي

أصدر وزير التجارة والصناعة القطري المرسوم رقم 56 لعام 2023 في 18 يونيو، 2023، باعتماد قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وينص هذا المرسوم على زيادة رسوم خدمات العلامات التجارية اعتبارًا من 10 أغسطس، 2023. ويهدف التعديل إلى المواءمة مع المعايير الإقليمية وتعزيز الخدمات المتعلقة بالعلامات التجارية.

### في الختام

تعني هذه التحديثات تضافر جهود دول الخليج لتعزيز أطر الملكية الفكرية، وتوفير حماية وكفاءة معززتين للأعمال التجارية والمبتكرين. ومن المهم أن يظل أصحاب المصلحة على اطلاع بهذه اللوائح المتطورة للتنقل في مجال الملكية الفكرية بشكل فعال.